باب الزراعة والاقتصاد

نظرات في الحالة الزراعية

للمستر جاردنر وزير الزراعة الأسبق في مصر

المستر وليم جاردنر وزير الولايات المتحدة المتوفر في شبكة المصرية من اعلام الاميركيين الذين جمعوا الى الاشتغال بالسياسة العلم الغزير والخبرة الطويلة في ميدان الزراعة. ولد سنة ١٨٧٩ في ولاية ايداهو في مشجر maple فلتاً وترعرع بين الحقول والبساتين. وقد استهل حياته العملية بأن تولى التعليم في المدارس الابتدائية. فكأنها نشأت قياساً تحتهم ... وكأنهم فلذات من صخورها

ينطبق عليه . ولما كان في الحادية والعشرين من العمر انتظم في كلية ولاية يوتا الزراعية وتخرج فيها سنة ١٩٠٤ ثم درّس فيها سنة ثم تولى ادارة محطة زراعية كبيرة فكان في طليعة الذين استحدثوا المحاريث البخارية في الزراعة. ثم عاد الى الكلية التي تخرج منها استاذاً للزراعة. ورأت وزارة الزراعة الاميركية ان تستفيد من خبرته فعينته خبيراً في الحبوب في فرعها الخاص بالولايات الغربية فقضى في هذا المنصب اربع سنوات انشأ خلالها محطات للتجارب الزراعية في الولايات المتحدة الغربية البعيدة في الوسط التي تمكن الفلاحين من زيادة محصولاتهم رغم قلة المطر. فطارت صيته واستدعته كلية كنساس الزراعية للانضمام اليها فعمل بعد سنتين مديراً للاعمال الزراعية وعميداً فيها ثم انتخب رئيساً [illegible] في هذا المنصب دعاه المستر كولدج لتقلد منصب وزير الزراعة . وال القراء اليأمن أكثر تكلمه

***

تجتاز الزراعة في جميع انحاء المعمورة أزمة من أشد الأزمات التي عرفها تاريخ العصر الحديث. غير أن هذه الأزمة الخطيرة لا تقتصر على المشتغلين بزراعة الارض بل تتناول جميع رجال الاعمال كبارهم وصغارهم ، ولكن مصر تختلف عن معظم البلدان بان ثروتها أتم موارد الثروة فيها ، وانها تستمد معظم هذه الثروة من محصول واحد هو القطن . ولهذا السبب تستطيع مصر اكثر من اي بلد آخر أن ترجع اسباب أزمتها الحالية الى مصادرها بشيء من الدقة . ثمن القطن هو البارومتر الذي به نقرأ ثروة القطر المصري صعوداً وهبوطاً . وقد اصاب القطن كما اصاب غيره من المحاصيل الزراعية [illegible] الخطورة

اما في امريكة فيصعب تقدير الاسباب الحقيقية [illegible] التي حلت بها ، فقد

الزراعة هناك ليست المحصول الذي يتخذ مقياساً للثروة فيها . فهناك منتجات عديدة لا تقل قيمة عن الزراعة كالمناجم والبترول والنحاس والفسفوجات والسيارات والآلات الزراعية التي بلغ الكساد فيها الحد الفظيع . بالاضافة الى ذلك أن الانتاج الزراعي في امريكا يشمل عدة محاصيلات قليلة القيمة تقريباً كالقمح والذرة واللاشية وصناعة الالبان والقطن والفاكهة والخضر ... وهي محاصيل تقريباً خسائر مالية فادحة . فاذا افترضنا رجوع حالة القطن إلى نصابها السوي فان ذلك لا يؤدي الى انتعاش السوق هناك الا بدرجة لا يعتد بها ، بخلاف الحالة في مصر فان ارتفاع أثمن القطن ينعش الحالة المالية في جميع أنحاء البلاد المصرية فالعائلة في مصر أقل اتساعاً بالتجارة منها في ولايات اميركا المتحدة

وفي خلال السنوات الاخيرة ظهرت عوامل كثيرة كان من شأنها ايجاد ازمة زراعية نخص بالذكر من هذه العوامل ما يأتي :

(١) مساعدة الانتاج الزراعي في جميع الجهات على سد حاجات الجيوش من طعام وحاجيات على اختلاف انواعها . فلما وضعت الحرب اوزارها وانضمت المنتجات الزراعية التي تركت في مخازنها بعد تسريحها . وقد زاد الطين بلة تسابق الزراع في الانتاج رغم التضخم النقدي الذي سبب الغلاء ورغم زوال الاسباب التي أدت الى هذا التضخم

(٢) أن معظم أمم العالم وعلى رأسها انكلترا عزمت على تموين نفسها بقدر المستطاع من محاصلاتها الزراعية وموادها الخام

(٣) تغير العادات فيما يختص بالطعام واللباس واستبدال بعض الأطعمة والأنسجة التي كانت هي وحدها شائعة الاستعمال ، بغيرها من المواد . مثال ذلك أن مقادير وافرة من الفاكهة والخضر ومستحضرات اللبن والدجاج وغيرها من المواد الغذائية قد حلت محل اللحم واللبن . كذلك في الملابس أصبحت الالياف الحريرية تنافس السلع القطنية . وفضلاً عن ذلك فان النساء في كثير من بلاد العالم يستعملن في ملابسهن جزءاً بعد عام لا فيما يختص ببعض الثياب فحسب بل بالكميات اللازمة لهذا العدد ايضاً ونتج من ذلك نقص المقطوعية ونقص الكميات المستهلكة وهبوط الاثمان

(٤) استخدام الآلات الزراعية التي ساعدت على تخفيض ثمن الانتاج وزراعة ملايين من الفدادين في اراض جديدة [illegible] خصوصاً في ولايات اميركا المتحدة وكندا . وقد أدى هذا الى توزيع ملايين من الافدنة التي كانت تخصص لتربية الخيل والبغال ومراعي الحيوان لزراعة محاصيلات اخرى كالقطن والقمح وغيرها من المحاصلات التي يحتاجها السكان . ففي ولايات اميركا المتحدة وحدها كان هناك نحو ٨٠ مليون فدان من الاراضي كانت تزرع خصيصاً لتربية الدواب الزراعية بالمنطقة والعلف

وقد استعملت كلها الآن الى امثال من نوع آخر تنافس بقية الاراضي في انتاج القطن والقمح وغيرهما . يضاف الى هذه العوامل كلها زيادة الانتاج بسبب تحسين الاساليب الزراعية وما أدت اليه من التوسعة في الاسواق

(٥) وفرة الضرائب التي اضطرت الحكومات أن تفرضها على الأهالي تسديداً للديون التي تراكمت على عواتقها من جراء الحرب العظمى وقد سبب هذا بالطبع نقصاً فاحشاً في قوة الشراء

(٦) قلل وسائل التجارة الدولية من أماكنها المعتادة ، وتقلقل الحالة المالية عقب الحرب العظمى وتدرّض قيمة النقود الورقية للصعود والهبوط ، وتغير الحرائل التجارية وما تلا ذلك من عدم الثبات التجاري بعد ظهور روسيا السوفيتية كعامل في تدهور الحالة المالية وميل الميزان التجاري

لقد أثبتُّ الآن بصفة عامة بعض الأسباب التي أدّت الى مرض هذا الجسم الزراعي . والمسألة العظمى الآن هي القضاء على اسباب الداء ، ووصف الدواء ، ولابد من اختلاف وجهات النظر في العوامل التي أدّت الى الكساد الزراعي ، غير ان الكل يتفقون على أن جهود المصلحين ينبغي أن توجه الى رفع مستوى الحياة بين الزارعين او بعبارة اخرى زيادة الدخل بينهم في كل أسرة . وكيف يمكن الوصول الى هذه النتيجة ؟ لديّ وسيلتان : احداهما زيادة ثمن الحاصلات الزراعية وتخفيض ثمن الانتاج ونفقات البيع والشراء

في الواقع أن أكثر الصناعات نجاحاً هي التي خفضت فيها أثمان الانتاج ونفقات البيع والشراء ، ولم لا تكون الزراعة على قدم المساواة مع الصناعات ؟ يمكن بلوغ هذه الامنية اذا طبقنا على الزراعة المبادىء التي تطبقها على الصناعات الناجحة مع مراعاة الفروق بين الزراعة والصناعة . وقد كان لهبوط الأثمان في الماضي وفي هذه السنوات النصيب الأول من العناية واهتمام الجمهور بالمناقشات العامة ، ولم يفكر الناس في العناصر الأخرى التي تجعل ثمن كل وحدة من وحدات الانتاج اثقل مما هي عليه الآن

وقد فكرت الحكومات والمصالح المستقلة عنها في العهد الأخير أن تحدّد سعر عدد من الحاجيات كالملاط والبن والقمح والقطن والنحاس ، وقد نجحت هذه الطريقة في بعض الاحيان في فترات قصيرة ولكن كانت نتيجتها الفشل في النهاية ، لأنها اوقعت ارباب الانتاج في مشاكل مالية عسيرة إذ أخلت بالتوازن بين العرض والطلب

وتقليل الانتاج في الزراعة بأنقاص مقدار الأطيان المزروعة لغرض تحسين الثمن يختلف في هذه الحالة عنه في حالة الصناعة ، وذلك لأن صاحب المصنع يستطيع أن يضع هذا العبء — عبء نقص الانتاج — على العامل الذي يترك عاطلاً يتسكع في الطرقات في الوقت الذي يقفل فيه المصنع أو يفتح لانتاج مقادير محدودة . أما في الزراعة فان العمال الذين ينفصلون من

أعمالهم لغرض نقص الانتاج لا يؤثرون الا قليلاً فيه . وهذا هو السبب الذي يجعل الزارع الحكيم يعلم حق العلم أن نقص الانتاج لا يؤدي الى النتيجة المطلوبة لأنه يزيد النفقات بعد توزيعها على كل وحدة من وحدات هذا الانتاج . وفضلاً عن ذلك فان الزارع يخاف أنهُ اذا نقص الانتاج يستبرّ غيره من المزارعين على عالمهم ولا ينقصون الانتاج — ما لم يجبرهم القانون على ذلك — وبذلك يبقى هو وحده متحملاً نفقات الانتاج بغير ان ينتفع بزيادة الثمن المنشودة ولذلك لا يجد في مسألة تقليل الانتاج فائدة تذكر

غير أن هناك فرقاً بين نقص مقدار الاطيان المزروعة نقصاً مطلقاً بغير تحديد وبين نقص المزروع من محصول خاص في أطيان خاصة في جهة خاصة والاقتصار على زرع بعض الأطيان بمحاصيلات ومقادير تختلف باختلاف الحاجة اليها وأثمانها حسبما تقضي به الظروف المحلية أو المالية . ومن المهم جداً أن يكون هناك توازن بين الانتاج، والحاجة ، وانخفاض الأثمان لأن ذلك يعود على المنتج والمستهلك كليهما بالنفع ، كما أن كثرة الانتاج تؤدي الى تخمة الأسواق وهبوط الثمن وهذا لا يفيد الا المضاربين . وقد فطن الزرّاع الناجحون في أعمالهم إلى الخطأ الناتج عن وضع الأثمان فوق كل الاعتبارات الأخرى واهمال غيرها من العوامل ، وأيقنوا ان نقص الانتاج لازم لتحسين الحالة المالية ، وأخذوا يتلقنون دروساً من رجال الصناعة وذلك باستعمال طرق فنية حديثة وآلات زراعية جديدة حتى ينتفعوا في اراضيهم ومعداتهم وأعمالهم أحسن انتفاع . وفي خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية زاد انتاج فلاحي أمريكا ٢٥ في المائة عما كان عليه سابقاً في معظم انواع المحاصيل ، غير أنه مما يؤسف لهُ أن هذه الزيادة لم تعد عليهم إلا بفائدة قليلة ؛ لأن هذا الانتاج مضافاً اليه محصول الأراضي الجديدة المزروعة زاد في مقدار العرض وفرّق مسافة الخلف بين العرض والطلب ونقص الثمن حتى بلغ أقل من ثمن الانتاج

ولنأخذ القطن مثالاً لذلك، وهو المحصول الذي توجه مصر وغيرها من الممالك الاجنبية عنايتها اليه . فمن سنة ١٩١٣ الى سنة ١٩٢٩ بلغت الزيادة في سكان العالم ١٠٠ الف نسمة في حين أن زيادة ما يستهلكه الفرد الواحد من سكان العالم من القطن بمقدار الـ ٩ في المائة أو نصف رطل ؛ أي أن زيادة الاستهلاك بلغت ٣ ملايين بالة بحساب ٥٠٠ رطل للبالة الواحدة أو ١٥ مليون قنطار . وفي هذه الفترة عينها ١٩١٣ — ١٩٢٩ زاد الانتاج العالمي في القطن من ٢٠ مليون و ٢٢٠ الف بالة بحساب البالة ٥٠٠ رطل الى ٣٥ مليون و ٦١٦ الف أو ٧ ملايين بالة في حين ان الزيادة في الاستهلاك هي ٣ ملايين بالة او بعبارة اخرى ان مقدار القطن الزائد عن المقدار المستهلك بلغ ٤ ملايين بالة وليست هناك لغة افصح من لغة الأرقام تعبيراً عن الاسباب التي انها يعزى هبوط أثمان القطن

وبرغم وجود عوامل اخرى واعتبارات ذات قيمة فانهُ لا يمكن أن ننسى أن العالم ينتج مقادير من القطن تزيد عن المستهلك زيادة توجب هبوط الاثمان وتفاقم الحالة الاقتصادية . وتعزى زيادة المقدار المستهلك من القطن التي اشرت اليها الى الاشياء الكثيرة التي أستخدم القطن في صناعتها في السنوات الاخيرة ، ولولا هذا الاستعمال لما بلغت أثمان القطن ما بلغتهُ في السنوات الاخيرة ولا يمكن التكهن بالمدى الذي يمكن بلوغه باستعمال القطن في اشياء لم يدخل في صناعتها حتى الآن ، غير ان المجال فسيح لبحث عن هذه الاشياء وبذل جهد المستطاع في ايجادها . واذا استمر الزارعون في زيادة انتاج القطن فلا بد لهم ان يبحثوا عن الوسائل التي يستخدم في استعمالها

ومما هو جدير بالذكر انهُ بينما نجد زيادة الاستهلاك في مقدار القطن لكل فرد من سكان العالم لم تبلغ ٩ في المائة في اثناء الخمس عشرة السنة الماضية ، قد بلغت هذه الزيادة في الصوف ٢٦ في المائة وفي الحرير ١٢٠ في المائة ، وفي الحرير الصناعي ١٥٠٠ في المائة وهذه جميعها تنافس القطن اشد منافسة ومن السهل اذاً أن نرى قيمة توجيه الانظار الى سياسة مستقبلة عالمية فيما يختص بزراع القطن ويجب ان نعلم ان الزارعين الذين ينتجون اكبر مقدار من اجود الاقطان باقل نفقات هم الزارعون الذين سيكون لهم النصيب الاوفر في الاسواق العالمية ، أيا كانت البلاد التي هم فيها

ومن اهم الوسائل التي يستطيع بها الزارعون أن يزيدوا أرباحهم ويفيدوا المستهلك في الوقت عينه ، هي تجنب طرق التوزيع التي تكلف نفقات باهظة والتي يلجأ اليها في عصرنا الحاضر . وقد تسبب عن نمو الصناعة السريع في خلال ربع القرن الماضي تركيز السكان في مراكز صناعية بعيد معظمها عن مراكز الانتاج التي تموّن السكان بالطعام ومواد خام اخرى ، وهذا مما يجعل نفقات التوزيع باهظة جداً غير معقول . وقد كانت طريقة التوزيع هذه وافية بالغرض المقصود عندما كانت الصناعة منتشرة في البلاد ومقسمة الى وحدات صغيرة وعند ما كان الفلاحون يكفون أنفسهم بما ينتجون في مزارعهم . واما اليوم فقد اتسعت المدن الكبرى وتضاعف سكانها . أصبحت مسألة التوزيع معقدة كثيرة النفقات ، ولا بد من درسها درساً جديداً حتى نستطيع أن نقوم بسد حاجاتنا على الوجه المرغوب فيه من الوجهة الاقتصادية . وكلما قلنا النظر ما في انحاء المعمورة في كل بلد من بلدانها نرى من السكان من يعوزهم الطعام واللباس وقد يستطيعون ان يستهلكوا اضعاف ما يستهلكونهُ الآن فيما لو بلغت اثمان حاجاتهم الضرورية حداً يكون في المتناول . وفي اعتقادي ان من اهم الفرص الساعة للفلاحين اليوم هي تحسين حالة التوزيع لانهُ بذلك يزداد الطلب بتكاثر الارباح . وقد اصبح الزارعون في خلال الخمس عشرة سنة الماضية ذوي دراية عظيمة ومقدرة واسعة في جميع انواع الانتاج

وقد كانت الجهود موجهة في خلال السنوات الماضية الى تحسين حالة الفلاح من وجهة الانتاج . فجاءت نتيجة هذه الجهود بالثمر الجيد ؛ وقد حانت الفرصة الآن لتوجيه العناية بكل ما اوتينا من قوة وذكاء الى مسألة توزيع المحصول في الاسواق تلك المسألة التي طال اهمالها . وفي الصناعات الاخرى يهتمون بمسألة البيع كما يهتمون بمسألة الانتاج وناهيك عن ذلك انهم بلغوا نتيجة يحمدون عليها في تخفيض النفقات التي يطلبها ايصال السلع الى مستهلكيها اينما وجدوا، وقد بلغوا هذه النتيجة بواسطة الانتاج بكثرة ، والتوزيع بكثرة مع قلة النفقات ، ويعزى بلوغ هذه النتيجة الى الآلات التي وفرت عليهم العمال ، والى الاعلان المنظم ، وتركز رؤوس الاموال الضخمة والمسؤولية في يد رجال ذوي نفوذ قادرين على تصريف مصنوعاتهم في اسواق العالم

وعلى هذا المنوال ينبغي للفلاحين ان ينسجوا . ويختلف تنظيم هذا العمل باختلاف المكان وحاجة السكان . غير ان تنظيم الانتاج والبيع من اهم وسائل النجاح لان اسواق العالم تشتري عادة الحاصلات التي يبلغ ثمنها حداً معقولاً

***

وتتعاون حكومة ولايات اميركا المتحدة بواسطة مجلس الزراعة الاتحادي الجديد تعاوناً تاماً مع الهيئات الزراعية وذلك بامدادها بالمال والنصيحة حتى تؤسس شركات تقوم بالتوزيع لاننا اصبحنا نعتقد ان هذه الشركات انسب لنا من اي طريقة اخرى . وقد اصبح لدينا الآن عدد من شركات التعاون الناجحة كشركة زراع الفاكهة في كاليفورنيا التي يوزع المنتجون بواسطتها ٨٠ في المائة من حاصلاتهم وبهذه الطريقة توزع في الاسواق بكيفية معتادة تمنع التخمة في الاسواق وهبوط الثمن وتنفع المنتج والمستهلك كليهما فاذا احصينا ملايين الوحدات الزراعية الصغيرة التي تنتج وتوزع محصولاتها ، مستقلة عن الاخرى ، وجدنا ان الواحدة تستفيد مالياً لو اتحدت لبيع حاصلاتها بعد خزنها جيداً وتسجيل علاماتها والاعلان عنها ، وقد يكون نوع التنظيم في هذه الحالة مختلفاً باختلاف الجهات كما اسلفت . غير ان الفكرة الاساسية تنحصر في وضع هذا النظام في ايدي رجال مدربين محنكين حتى تأتي مجهوداتهم بالغرض المقصود

ان الحالة الاقتصادية كما هي الآن تتطلب استثمار اكبر العقول وأظهر الزعماء لانعاشها . ويعتقد الكثيرون اليوم ان الانعاش لا يتم الا بملاحظة العوامل الدولية لانه مهما عظم مقدار المحصول الذي تنتجه امة من الامم فان اثمان محصولها تتأثر كما تتأثر اثمان السوق العالمية ، والحالة الاقتصادية العالمية تتأثر بما تنتجه الامم الاخرى ، والتعاون من جانب ارباب الانتاج في كل مملكة قد يعمل على تحسين الحالة في تلك المملكة غير ان المسألة تدعو الى همة اكبر ونشاط اعظم من جانب قادة الاعمال وزعمائها في جميع انحاء العالم